دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2017م

أهمية الابتكار الاجتماعي في تنمية الاقتصاد الإسلامي

إعـــداد

الدكتور قتيبة عبد الرحمن العاني

المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم- دبي

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تمثل التبرعات والصدقات والأنشطة اللاربحية جانباً ضرورياً من جوانب النشاط الاقتصادي، كما أن النشاط الربحي لا يمكنه الاستغناء عن النشاط اللاربحي، إذ إنَّ كثير من اللأنشطة الضرورية لا يمكن تقييمها من خلال العائد المادي في الإنتاج وتنمية الاقتصاد وتحقيق الربح فحسب، بل من خلال دورها في النشاط الاجتماعي، كالتبرعات والصدقات والهبات والهدايا والكفارات.

تميز الإسلام بتشريع محكم يضمن التوازن بين الملكية العامة والخاصة، ولذلك جعل الزكاة ركناً من أركان الإسلام، يركز على المصارف الثمانية لتقوية سبل التنمية المجتمعية وتحجيم مستويات الفقر الفردية، وشدد في تحريم الربا لدوره في بناء الأنانية الفردية وخذلانه للأنشطة اللاربحية، فضلاً عن جبنه في الدخول في مشاريع الإنتاج وسعيه لتوسيع الهوة بين طبقات الفقر والغنى وحصره في فئة دون تداوله.

شجع الإسلام الإنفاق، والصدقات، والإحسان، والوقف، والهبات، والوصية في البناء الاجتماعي، وحث على السعي في كسب الرزق، والضرب في الأرض، في البناء الإيجابي للأفراد، والاستغناء عن المسألة؛ والبعد عن الإسراف في المباحات، والتبذير على المحرمات في السلوكات السلبية للفرد، بحيث تكون وجهة الاقتصاد نحو المنفعة العامة؛ دعماً للأنشطة الربحية.

وتمثل التبرعات والصدقات أحد الجوانب الأساسية في نهوض المجتمع الإسلامي، والتي أكد عليها الإسلام في مناسبات عدة، ولذلك كان نصيب النشاط الاقتصادي من التبرعات والأنشطة الخيرية نصيباً موفوراً في المصادر الفقهية، كما تميز التاريخ الإسلامي بصورة نادرة في الإنفاق والتبرع لدعم المؤسسات الخيرية، كالوقف على سبيل المثال، والذي أخذ حيزاً كبيراً من تأصيلات الفقهاء.

من هنا، فإن البحث يهدف إلى مراجعة الأنظمة الخاصة بالتبرعات والصدقات بصورها المختلفة، بحيث تضمن الحوافز الكافية للتبرع إلى الجهات المستحقة على الوجه المنشود، كما يتطلب الأمر مراجعة أنظمة المؤسسات الخيرية وآلية عملها في نمو الاقتصاد وأسلوب تعاملها مع مصادر التبرع، والجهات الخيرية، وابتكار الصيغ الكفيلة بتحقيق التنمية.

ولتحقيق هدف البحث فقد اشتمل على: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ناقش المبحث الأول الإطار العام لمفهوم التنمية الاجتماعية ودوره في الاقتصاد، أما المبحث الثاني فقد وضع الرؤية لعناصر التطبيق السليم للتبرعات والصدقات، في حين أن المبحث الثالث تناول تجارب بعض الدول في الابتكار الاجتماعي، وخلص البحث في خاتمته إلى النتائج والتوصيات.

❁ ❁ ❁

المقدمة

تبرز أهمية تنمية الاقتصاد الإسلامي في الوقت الحاضر أمام ما نشاهده من اختلال التوازن في دول العالم من حيث سيطرة الدول الكبرى على اقتصادات دول العالم النامي، وتداول الثروة في نطاقها وهو ما حذر منه القرآن الكريم، (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) إذ إن عدد الفقراء في الدول النامية أصبح يشكل خطورة على أمن تلك البلاد، كما أنّ اغلب الاضطرابات الحالية وحالات الصراع والهرج والمرج التي تسود بعض الدول العربية خاصة والإسلامية عامة من أسبابها الرئيسة (الفقر والجوع)، وقد قرن الرسول ﷺ الكفر مع الفقر في استعاذته، فالإنسان الجائع قد يضطر إلى السرقة، والتحول إلى عنصر غير سوي في المجتمع؛ لأن الجوع ظالم لا يرحم أحداً، إضافة إلى سيادة نموذج الحرمان والتخلف وانتشار عمالة الأطفال والنساء والضعفاء من أجل لقمة العيش أمام أجور زهيدة ودراهم معدودات ليخسر المجتمع مرتين، مرة بالتنمية الشاملة المتبصرة بنور العلم، ومرة أخرى ببناء قيم الابتزاز تشييد مجتمع اللاأخلاق وهذا واضح في الصراعات الأخيرة في المنطقة العربية فكان له الأثر الاجتماعي السلبي على جهود محو الأمية، فهناك قرابة (١١) مليون طفل في سن الدراسة (٦٠٪) منهم من الفتيات لم يلتحقوا بالتعليم، مما جعل مؤشر الأمية في ازدياد، ويمثل التعليم بحسب تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي العامل الجوهري في الآفاق المستقبلية لدى كثير من البلدان النامية، ويعد التعليم بحسب تقرير البنك الدولي (استثماراً استراتيجياً في التنمية)[1]، وتشهد المنطقة أدنى معدل

(١) تقرير مؤتمر المنظمة الإسلامية، ٢٠٠٨ . وتقرير البنك الدولي ٢٠١١.

لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصال على مستوى العالم حيث أن نحو (٦ , ٠٪) فقط من سكان العالم العربي يستخدمون الإنترنت[١]، وأن السبب في ذلك يعود إلى قصور في التدريب، وانخفاض في مستوى الأجور، والفقر، وضعف البنى الأساسية في البلدان العربية. ويربط التقرير بين انتشار الجهل والأمية وبين الفقر والفساد، ولذلك فإن توفير الطعام والعيش الرغيد يقضي على كل الأوضاع الشاذة، والتي تعرض أمن الدولة واستقرارها إلى الفوضى والإخلال العام بنظامها العام.

حل المشكلة الاقتصادية له دور فاعل في توفير النمو والتنمية الاقتصادية، ولقد اضطر كثيراً من الدول المعاصرة إلى تسخير نسبة كبيرة من أموالها في سبيل الحفاظ على النمو الاقتصادي، والذي يكمن بالخروج من الفقر، وتوفير الطعام والتعليم؛ لأن الطعام يعد ركيزة أساسية في بناء منظومات العلم والعمل الموصول بالله كما يقول الغزالي: «ولا طريق إلى الوصول للقاء الله إلا بالعلم والعمل، ولا تكمن المواظبة عليهما إلا بسلامة البدن، ولا تصفو سلامة البدن إلا بالأطعمة والأقوات»[٢]. وعليه، فقد نبه رب العالمين في قوله وهو أصدق القائلين: ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]. كما أن الشريعة الإسلامية لا تكتفي بتوفير الضرورات، وفي هذا يقول الشاطبي: «...، إذ لو اقتصر على سد الرمق لتعطلت المكاسب والأشغال، ولم يزل الناس إلى مقاسات ذلك إلى أن يهلكوا، وفي ذلك خراب الدين»[٣]. وأغلب العلماء يُسيرّ ترتيب الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

(١) مؤشر المعرفة العربي٢٠١٥، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ص ٢١٠.
(٢) إحياء علوم الدين، ٢/ ٢.
(٣) الشاطبي، الاعتصام٢/ ١٥٢.

على سير علماء الأصول والمقاصد في ترتيب المصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، وعلى رأسهم الغزالي[١] والشاطبي[٢]:

أولا: الضرورات: وتقوم على حفظ أمور خمسة جاءت الشريعة بحفظها، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

ثانياً: المصالح الحاجيَّةَ: وهي التي يحتاجها الناس لتأمين معاشهم بيسر وسهولة، وإذا لم تتحقق واحدة منها فإنَّه يصيب الناس مشقة وعسر.

وثالثاً: المصالح التحسينية: وهي الأمور التي لا يصيب الناس بفقدها حرج ولا مشقة.

وأمَّا ابن خلدون[٣]، فقد سماها حاجات الناس، وجعلها ضروري وحاجي وكمالي. فالمنهج الاقتصادي في الإسلام منهج متكامل بدءاً من قضية الاستخلاف باعتبار المال مال الله تعالى، والبشر مستخلفون فيه وفقاً لإرادة الله تعالى – المالك الحقيقي للمال – ومروراً بالقواعد التي تحكم الأرباح، وتوزيع الثروة، وتداولها.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تتناول نظرة الإسلام لنمو الاقتصاد الإسلامي من خلال ما ورد في القرآن والسنة المطهرة من مفاهيم تعبر عن نمو الاقتصاد من وجهة نظر شرعية. وأهداف تسعى لتحقيقها؟وتعبئة التمويل لأغراض تنمية الاقتصاد.

(١) الغزالي، (انظر: الأعلام، ج٧/ ص٢٢).
(٢) الشاطبي: (انظر: الأعلام، ج١/ ص٧٥).
(٣) ابن خلدون، (انظر: الأعلام ٣/ ٣٣٠).

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن لنمو الاقتصاد في الإسلام مفاهيم محددة، ومبادئ ملزمة، وأهداف تسعى إلى تحقيقها لأغراض مستديمة ومتعددة، منها: التبرعات، والصدقات (موضوع البحث).

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في تحقيق التنمية في المجتمع المسلم. كي تكون نموذجاً عملياً للمجتمع يُهتدى به.

محتويات الدراسة: على ضوء ما سبق تقع الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول الإطار العام لمفهوم التنمية الاجتماعية ودوره في الاقتصاد،

أما المبحث الثاني فقد وضع الرؤية لعناصر التطبيق السليم للتبرعات والصدقات،

في حين أن المبحث الثالث تناول تجارب بعض الدول في الابتكار الاجتماعي،

وخلص البحث في خاتمته إلى النتائج والتوصيات.

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

الإطار العام لمفهوم التنمية الاجتماعية ودوره في الاقتصاد

تتميز التنمية في الإسلام بأنها لا تركز على تنمية الجانب المادي للأفراد فحسب، بل تتعديإلى الجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن مواجهة صريحة وشاملة لأسباب التخلف، وعقباته تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى من حيث؛ رقيه وتقدمه، مادياً، وروحياً، واجتماعياً، وأخلاقياً.

من المعلوم أن النموّ الاقتصادي والاجتماعي يأتي – بخاصة – نتيجة استثماراتٍ وتوظيفاتٍ في الاقتصاد، ومن ثمَّ فإنه من فِعلِ القطاع الخاص بشكلٍ أساس بعد دعم القطاع العام له وتوفير بيئة تنموية مناسبة لنموه، سيما بعدما توسع نشاطه في العقود الأخيرة، الأمر الذي يخفف العبء عن كاهل القطاع العام.

المطلب الأول: مفهوم نمو الاقتصاد في المنهج الإسلامي.

ولعل من المفيد الإشارة في هذا المجال إلى أن الإسلام أَوْلى التنمية بمفهومها الاقتصادي أهميةً خاصة، وهي بمثابة نتاج ما حققه النمو، وإن كان المفهوم الإسلامي للنمو الاقتصادي قد جاء بمصطلحات أخرى، مثل: الاستخلاف، والإعمار، والغِراس، والإحياء، معتبراً الإنسانَ في تلك المهمة محورَ عملية العمران التنموية، عندما جعله قيمة حقيقية باستخلافه في الأرض، بما منَحه الله تعالى من قدرات ذهنية وجسدية متميِّزة، حيث قال تعالى في هذا الصدد: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، وبذلك كان الإنسان في المنظور

الإسلامي للاستخلاف هدف التغير، ووسيلة التنمية في آن واحد، ومن ثَمَّ فليس له أن ينتظر مفاجآت كونيَّة، أو نموّاً تلقائيّاً للموارد، يعفيه من مسؤولية القيام بهذه المهمة الجليلة على أفضل نحو مُمكِن.

«إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في المذهبين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك مذهب ثالث راجع هو المذهب الاقتصادي الإسلامي[١]. يذهب البعض للقول بسيادة هذا النظام في المستقبل؛ لأنه أسلوب متكامل للحياة. يقول الفيلسوف الإنجليزي «برنادشو» («إني أرى في الإسلام دين أوربا في القرن العشرين»[٢].

لقد جاء في الإسلام لفظ «عمارة الأرض» كمفهوم ذو دلالة أوسع من المفهوم الوضعي للتنمية التي تنحصر في الإنتاج المادي، وتغفل الحاجات الروحية، ويختل فيها التوزيع، ولا يتمتع كل الأفراد بحد الكفاية في الدخل[٣]؛ إذ يقول المولى عز وجل ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود:٦١] ويعلق الإمام القرطبي على تفسير هذه الآية بقوله: «أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السين والتاء في استعمركم للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب»[٤]. فالآية تؤكد على وجوب عمارة الأرض. واستعمركم فيها يعني أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه. كما

(١) مقولة للخبير الاقتصادي الفرنسي جاك أو ستري، من كتاب الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، للطيبداودى دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ٧٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) د. محمد عجيمية، د. علي الليثي : التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة – الإسكندرية – مصر ١٩٩٨م، ص٣٥.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ص ٥٦.

قال الجصاص: «أن ذلك فيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغرس والأبنية»)[١] والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب[٢]. فاستعمركم فيها، أي: جعلكم عمَّارها وسكانها. وقال قتادة: أسكنكم فيها، وقال الضحاك: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار. والعمارة متنوعة إلى واجب وندب ومباح ومكروه[٣].

كذلك استخدم قاضي القضاة «أبي يوسف» لفظ العمارة في نصيحته لأمير المؤمنين هارون الرشيد جاء فيها: « إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأمر، يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد». وكذلك فإن «أبو يوسف» في كتابه (الخراج) جعل الإعمار والتنمية في مقابل الخراب والفساد، ونادى بدور متقدم للدولة في العمران. كما دعا إلى تقاسم تكاليف (النمو) بين الفرد والدولة من أجل تخفيف كاهل التنمية، وسحب المواطن عن الكسل والاتكال، والدفع به للمساهمة في دور عمراني مع بقية أفراد المجتمع[٤]. ويرى الماوردي: «أن من مستلزمات السلطان عمارة البلدان باعتماد مصالحها، وتهذيب سبلها، ومسالكها. غير أنه يلزمها بالعدل، حيث ينعدم نجاح المشروع الإنمائي إذا لم يصطبغ بالعدل الشامل، الذي يعمر البلاد وينمي الأموال»[٥]. ويقول المقريزى: «عندما يتقلص العدل مع

(١) أحكام القرآن للجصاص ج٤/ ص٣٧٨.
(٢) تفسير القرآن للقرطبي ج٩/ ص٥٦.
(٣) الكشاف ج٢/ ص٣٨٤.
(٤) أبو يوسف: كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ص١١.
(٥) الماروردي (أدب الدنيا والدين) تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الخامسة، مكتبة مصطفى البالي ١٩٨٧م، ص١٣٩-١٤١.

هيمنة الفساد والجبور والاغتصاب في كل مواطن الحكم والإدارة، يتوقف الإعمار، وتحدث الأزمات، ويحل البوار بالديار»[١].

ويتبين لنا مما سبق طرحه أمرين:

الأمر الأول: أن لفظ العمارة الواردة في القرآن الكريم يعني التنمية الاقتصادية، كما تعرفها الكثير من المدارس الفكرية، والتي تحدد التنمية بزيادة الإنتاج في جميع المجالات الاقتصادية إلى شمول شتى مجالات الحياة الإنسانية.

والأمر الثاني: التأكيد على معنى العمارة بما جاء في سيرة السلف الصالح، ومنها قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -: من كانت لهم أرض فلم يعمرها ثلاث سنين فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها[٢].

بالإضافة إلى قول علي بن أبى طالب - رضي الله عنه - إلى عامله على مصر: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً»[٣]. وهذا دليل واضح على أن مفهوم -هذا- المصطلح يعني التنمية الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الرخاء والرقي للفرد من الجانبين المادي والروحي.

إن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام، ولكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون النمو الاقتصادي، وهو (التمكين)؛ إذ يقول المولى

(١) المقريزي « تاريخ المجاعات» دار ابن الوليد، بدون تاريخ، ص٤٩ .
(٢) أبو يوسف- الخراج نقلا عن كتاب الإسلام والتنمية، ص٨٥.
(٣) نهج البلاغة، بشرح محمد عبده، منشورات مكتبة التحرير، ١٩٨٠، ج٤، ص٥٢٨.

عــز وجــل: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ [الأعراف: ١٠]، ويفسر التمكين لغوياً على أن له جانبين، الأول: يشمل اتخاذ القرار، المكان، الوطن. والجانب الثاني يتمثل في «السيطرة والقدرة على التحكم».

أما الجانب التفســيري للآية فيعني: أن الله سبحانه وتعالى قد مكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة، وذلك لقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا ... ﴾ [الملــك:١٥]، وهو إذ مكننا في الأرض، طلب منا تعميرها وتنميتها، وهو ما يحقق النمو الاقتصادي، ويتبين مما سبق التعرض إليه من مصطلحات التنمية إنها ثابتة الورود في المنهج الإســلامي أربعة عشر قرنــاً وهذا ما يزيدنا وضوحاً أن للإسلام منهاجه المتميزة بالتنمية الاقتصادية.

وبهــذا المفهوم للتنمية – الاســتخدام الســليم للإمكانــات والتوزيع العادل للثروات – حقق النظام الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (حد الكفاية) لجميع الأفراد، وقضى على كثير من الفقر، فلم يوجد في المجتمع مدين، أو محتاج، أو معوز، إلا آخذاً ما يغنيه في ظل هذا النظام الإسلامي للتنمية[1].

وتشــير دراســات عديدة إلى أن الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية هي فروق في مدى امتلاك هذه الدول للعقــول المبتكرة، من عدمه لذا، أصبح الابتكار هو العامل الحاســم في الإسراع بتقدم دولة ما، أو تخلف دولة أخرى. فالنمو يحدث عادة بســبب نمو الســكان والثروة والادخار، في حين أن التنميــة تنتج من التقدم والابتــكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حــدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات

(١) نهج البلاغة، بشرح محمد عبده، منشورات مكتبة التحرير، ١٩٨٠، ج٤، ص٥٢٨.

الاقتصاديـــة. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حـــين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا[١].

فالنمو الاقتصادي لا يفهم -بأي حال من الأحوال- بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فكلاهما يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء، وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حـــصر مفاهيم النُّمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحســـب، طالما يُعد كلاهما عمليـــة متعددة الأبعاد، تهدف إلى إعـــادة تنظيم كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي وتوجيههما، والرقي بهما إلى الأحسن.

إن شمولية الإسلام للبناء الاجتماعي يجعل من التنمية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي، يمكن اختصاره في النقاط الآتية:

١- إن التنمية الاقتصادية في الإسلام جزءٌ من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية للتنمية. وعليه، فالتنمية ليست عملية إنتاج فحسب، بقدر ما أن لها إطاراً أخلاقياً يستهدف الإنسان وتقدمه مادياً، ويســـعى إلى تعديل سلوكه أخلاقياً، من أجل الارتقاء به روحياً[٢]، أي: أنها نشـــاط يقوم على قيم وأخلاق المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة، وهي لا تتعارض في أهدافها الدنيوية مع أشـــواقه إلى الحياة الروحية في اليوم الآخر، بقدر

(١) د. عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: ٣٤.

(٢) د. عبد العزيز الخياط، التنمية والرفاه من منظور إســـلامي، دار السلام للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص١٤.

ما أنها تشكل حالة تكامل وانسجام في مفهوم العمل الصالح دنيوياً وأخروياً، ترتبط به ارتباطاً عضوياً، وهذا ما تفتقر إليه المفاهيم الحالية للتنمية الاقتصادية.

٢- إن اهتمام التنمية الاقتصادية نابع من كونها جزءاً من مشكلة تنمية وبناء الإنسان الذي يحدده المولى عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]. أما هدف الإنسان فيبينه المولى عز وجل في قوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. يتبين مما سبق أن نواة الجهد التنموي، وصميم عملية التنمية في الإسلام تعني الإنسان نفسه، الذي كرمه الله وأعزه، قائلاً سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الاسراء:٧٠]. ومعنى هذا أن التنمية تعمل على تجسيد هذه الآية الكريمة بتوفير مصطلح كرامة الإنسان وعزته، شاملة بذلك الحاجات المادية والروحية بخلاف المنهج العصري لمتطلبات التنمية الذي يركز بالدرجة الأولى على الجانب المادي.

٣- تسير التنمية الاقتصادية في الإسلام جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات؛ لأن التركيز على جانب واحد لا يوجد أمر يبرره مثل تنمية الفرد، تنمية الأسرة، تنمية المجتمع، تنمية الأمة الإسلامية.

٤- يبرز الاختلال في التنمية الاقتصادية عند تركيزها على الاهتمام بجانب واحد، ولهذا فالتنمية الإسلامية تتضمن كلا من التغيرات الكمية والنوعية.

٥- من مقاصد التنمية في المنهج الإسلامي تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع، وفيها الحق الكامن في عدالة التوزيع، يقول المولى عز وجل: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ

وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ [النساء: ٣٦]. وتُبين هذه الآية الكريمة شمولية المذهب الاقتصادي الإسلامي في عملية التوزيع؛ إذ إنَّه شمل أهم الشرائح الاجتماعية، وجعل حق المجتمع في توزيع الثروة مقترناً بعبادة الله سبحانه وتعالى، والإخلاء بهذا الحق كفر، يترتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة.

ويتبين أن الإسلام يعمل على أن تكون التنمية الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعها على الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة، شاملة بذلك كل من الأبعاد الروحية والخلقية والاجتماعية للفرد والمجتمع، لتحقيق أقصى رفاهية اقتصادية واجتماعية ممكنة، ومن ثمَّ تحقيق المنفعة القصوى للأفراد في الدنيا والآخرة في حدود الممكن شرعاً[١].

المطلب الثاني: طبيعة نمو الاقتصاد الإسلامي.

ولعل قول الرسول ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفعل»[٢]. يبين هذا الحديث مدى حرص الإسلام على العمل الدائم من أجل نمو الاقتصاد وتثميره، وإعمار الأرض. كما أنه ﷺ يرى بأن السعي للارتزاق، وخدمة النفس، وعليه، فإنها تعد من أحسن الطرق للعبادة. لأن المولى

(١) د عبد المنعم عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل الاقتصادي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٧٨، ص ٤١.

(٢) مسند أحمد، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم الحديث (١٣٠١٢).

عز وجل قد قرن السعي في سبيل الارتزاق بالجهاد، بل فضله في بعض المواقف، وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل:٢٠].

وقد أكد الرسول ﷺ على معاني العمران والعمل في سبيل الله ضمن معاني العبادة الشاملة على مفهوم العبادة المحضة بالخلوة والاعتكاف لذكر الله: فقال لأحد أصحابه: (لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته ستين عاما)[١] وفي سبيل الله تشمل كل أوامر المولى عز وجل، وما تتطلبه خلافة الأرض من السعي لأعمارها، وهي بذلك تنمية شاملة تستهدف رقي الإنسان مادياً وروحياً، والتي تعد العمل والسعي في سبيل الرزق من أفضل وأهم العبادات[٢]. المحضة، وقد نبذ الإسلام الرهبانية، والانقطاع عن الحياة، وجعل العمل الصالح عنواناً للقرب والقبول في الأرض والارتفاع والارتقاء السماء قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقد انعكس هذا في حياة الصحابة الكرام، فقد روي عن الحسن عن الحسن «أنه دخل على ثابت البناني؛ لينطلق في حاجة لرجل، فقال ثابت: إني معتكف، فقال الحسن: لأن أقضي حاجة أخ لي مسلم أحب إلي

(١) المستدرك للحاكم النيسابوري

(٢) عبد السميع المصري، عدالة التوزيع للثروة في الإسلام، دار التوفيق النموذجية، ١٩٨٦، ط١، ص٢٢.

من اعتكاف سنة[١]. وعن سالم بن عبد الله أخبره، أن عبد الله بن عمر أخبره، أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه، كان الله عز وجل في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عز وجل عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة»[٢].

ويتضح مما سبق بأن الاقتصاد الإسلامي بمبادئه وتوجيهاته يأمر بتوجيه المسلم نحو بناء المنفعة الاجتماعية والمصالح العامة ومن هذه المنافع والمصالح، تكوين الفائض الاقتصادي، ودفعه لتمويل التنمية الاقتصادية للمجتمع، ولا يتم ذلك إلا بتشغيل الموارد العاطلة، وترشيد واستغلال الموارد المكتنزة، والتي لم تجد طريقها إلى مجال الاستثمار أو التداول، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مكان اجتماعي معطل، وهذا يؤثر على الفرد من - ناحية؛ إذ إن حبس هذا الإمكان من شأنه أن يفقر الفرد، لأنه لا ينمو ولا يتضاعف، كما يؤثر على المجتمع - من ناحية أخرى؛ إذ إنه يعدّ قوة موجودة ولكنها عاطلة لا تعمل، وقد تكون هذه القوة العاطلة معرقلة للنمو في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى هذا، إن محاربة الإنفاق الترفي وتبديد الأموال في غير مواضعها، وتقليد أنماط استهلاكية لا صلة لها بالمجتمع ولا بمقوماته، من شأنه أن يساهم في زيادة فضل الموارد الاقتصادية، ومن ثمّ دفعها إلى المجالات الإنمائية.

---

(١) المْروزي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت:١٨١هـ)، الزهد والرقائق لابن المبارك «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٥٨.

(٢) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٩/ ٤٦٣.

وبالإضافة إلى هذا فإن هناك إجراءات تشريعية يخولها الشرع لولي الأمر لمحاربة وإيقاف كل ما من شأنه أن يحول دون تكوين الفضل في الموارد، أو حجزها عن التوجيه إلى المجال الاستثماري ولو كان مال أيتام صغار[١]، ومن بين أهم الإجراءات التي يمكن أن نذكرها على سبيل الاستدلال لا البحث والدراسة المعمقة فيما يأتي:

١ - توظيف رأس المال:

يفرق مالك بن نبي بين مصطلحي الثروة ورأس المال، فالأول يستخدمه الفرد في ميدانه الخاص مثل عقاره، أو قطيعه، أو ورشته. «فالثروة لا تسعى لغايتها كقوة مالية مستقلة، بينما رأس المال ينفصل عن صاحبه ويتسع مجاله ليخلق حركة ونشاطاً، ويوظف الأيدي أينما حل وحيثما ارتحل[٢]، فالثروة مال ساكن، ورأس

(١) جاء في هذا المعنى عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: (ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة): (وإنما روي هذا الحديث من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، لأن المثنى بن الصباح يضعف في الحديث)، وروى بعضهم هذا الحديث، عن عمرو بن شعيب، أن عمر بن الخطاب فذكر هذا الحديث، «وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال اليتيم زكاة منهم: عمر، وعلي، وعائشة، وابن عمر، وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاقذ، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال اليتيم زكاة، وبه يقول سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك»، «وعمرو بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو، وقد تكلم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شعيب وقال: هو عندنا واه، ومن ضعفه، فإنما ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب، ويثبتونه منهم: أحمد، وإسحاق وغيرهما» محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٣/ ٢٣. أقول: وإن كان حديثاً ضعيفاً، إلا أنه يؤخذ به في بناء الفضائل كما قرر علماؤنا.

(٢) شروط النهضة / ١٦٧.

المال مال متحرك، والمطلوب من المسلمين توجيه المال في خدمة الاقتصاد الإسلامي «فالقضية ليست في تكديس الثروة، ولكن في تحريك المال وتنشيطه، بتوجيه أموال الأمة البسيطة إلى رأس مال متحرك ينشط الفكر والعمل»[١].

وقد نتج عن عدم توجيه (المال) أن «زاد أغنياء المسلمين على فقرائهم في العطل برغم ما يملكون من ثروات، فكثير منهم لا يهتمون بتولي طفل مسلم لتربيته تربية علمية»[٢] «والأموال تنفق في توافه الأشياء، وتترك المشاريع ذات النفع العام، كالمدارس والمستشفيات. إنها مشكلة توجيه رأس المال، إنها مشكلة نفسية وليست مالية»[٣]. ويشبه الدكتور خالد النجار[٤] رأي مالك هذا برأي ابن خلدون في مقدمته: الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان، وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾ [الجاثية: ١٣].

٢- إرساء القيم الإنسانية:

إذ المستهدف من العملية التنموية صناعة إدراك - هذا - الإنسان بأنه مكرم من قبل الله عز وجل، وأنه مستخلف في مال الله، بلا شك تستحوذ على إدراكه الثقافي روحاً لنرجسية، بل يعبد طرق الشر من أجل شهواته، فالاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك، وتشييد مصنع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان، وإنشاء سلوكه

(١) المصدر السابق / ١٧٢.
(٢) وجهة العالم الإسلامي / ٨١.
(٣) المصدر السابق / ٨٣.
(٤) شبكة الألوكة.

الجديد أمام كل المشكلات[1]. وقد عالج القرآن الكريم موضوع الثروة والكنز من حيث المبدأ فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤-٣٥]، ومثّل لهذا النموذج بقصة قارون، وعد اعتزازه بالثروة وإمساكها عن سبل التنمية أمام الفقراء ضرباً من ضروب البغي، فقال تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٦-٧٧].

فالفساد الاقتصادي وحده قادر على زعزعة بعض الأنظمة الإسلامية، بالإضافة إلى التضخم المستورد، والبطالة، كلها أدوات نخر للاقتصاد الإسلامي، يتبين من هذا، أن مشكلة النمو الاقتصادي هي ابتعاد الاقتصاد عن عالم القيم الإنسانية، أكثر منه الندرة إلى رؤوس الأموال.

وفي هذه السيرة يوجه الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أسئلة إلى أحد نوابه قائلاً: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ فقال اقطع يده، قال: إذاً فإنه لو جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك، إن الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عباده لنسد

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، ١٩٧٩، ص ٧٣.

جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإن أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم لشكرها، يا هذا: إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاء، التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها في الطاعة قبل أن تشغلك في المعصية[١].

٣- إحياء الأرض الموات وغيرها من الموارد غير المستغلة، حيث تعد الأرض الميتة من الموارد العاطلة، وقد شرع الاقتصاد الإسلامي حق ملكيتها لمحييها، أي: تنميتها وهذا تطبيقاً لقوله -ﷺ: «من أحيا أرضا ميته فهي له»[٢].

٤- إجراء المصادرة: ويقصد بها التدخل في مصادرة الأرض التي أهملت أكثر من ثلاث سنوات، وهذا تطبيقا لقوله ﷺ: ليس لمحتجز حق بعد ثلاثة[٣].

٥ - استمرار الاستقطاعات المشروعة: أي استمرار الفرائض المالية الشرعية، كالزكاة والخراج، طالما كان الإنتاج ممكناً.

٦ - حجز ومصادرة أموال السفيه: ويقصد بها أن يولي الأمر الحق في التدخل في حجز ومصادرة الأموال التي يساء استخدامها، ومن ثمّ إهدارها وتبذيرها في أوجه لا تتفق مع المبادئ الشرعية للإسلام، والسفيه: هو الذي لا يحسن استخدام أمواله، ولا قدرة له على تنميتها والتصرف فيها.

ويبقى التحدّي الأكبر لنمو الاقتصاد هو عودته إلى النمو بمعدلات مرتفعة، ما يستدعي وضع سياسات طويلة المدى كفيلة بمعالجة انعكاسات الأزمة الخارجية،

(١) شوقي دنيا، التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص٦٤.
(٢) رواه مسلم في صحيحه.
(٣) الخراج، أبو يوسف ص ٧، مرجع سابق.

وكذلك العمل على إنتاج اقتصاد معافى يخدم المجتمع وتقدّمه ورفاهيته. ومن ثمّ فإنه يجب أن يتوزع التخطيط والتركيز على الأساسيات، وأبرزها رأس المال البشري، والبُنى التحتية، والاستقرار، والتنافسية، والشفافية، والاستدامة، والأبعاد الاجتماعية الشاملة؛ لتعزيز المستوى المعيشي، والتعليم، والصحة، وتكافؤ الفرص، وغيرها من المفاهيم القرآنية التي تخاطب العقل، جوهر التكليف ومناطه، لتحقيق غايات العبودية الاستخلافية الراشدة مع إيجاد طرق التمويل والامداد الممنهج من خلال صيغ التبرع والصدقات المتنوعة.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

دورالتبرعات والصدقات في نمو الاقتصاد الاسلامي:

بعد أن تعرفنا على أهمية نمو الاقتصاد المؤدي الى التنمية الاقتصادية في المجتمع والأمة، والفرق بينهما، نتعرف في المبحث الثاني عن إدامة وسائل النمو، وبأي الطرق نستطيع تمويل المشاريع والبنى التحتية؟

لا شك أن الزكاة والوقف لهما الباع الكبير في رفد كثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى معرفة وتخمين الإيرادات السنوية منهما، أما فيما تعلق بالتبرعات والصدقات، فهي بنظري خط الدفاع لجميع النوازل والكوارث والأزمات.

فما هو دور التبرعات والصدقات (موضوع البحث) في نمو الاقتصاد والعمل الخيري؟

لقد ظل الأنموذج التقليدي الذي يعتمد على الفردية في العمل الخيري لدى بعضهم - سائداً إلى عهد قريب - متمثلاً فيما يقدمه المتبرع مباشرة للمحتاج، ولا يحبذ التعامل مع النظام المؤسسي الخيري القائم على النظم واللوائح، وتكريس الاستمرارية، وتوريث الخبرات، والشورى، وغير ذلك من القيم المهمة في بناء العقلية الجمعية للفروض العينية والكفائية. هذه النظرة وإن كانت تمثل عملاً إنسانياً محموداً، تظل أقل بكثير مما ينبغي أن تكون عليه في ضوء الطاقات الهائلة التي يملكها العمل الخيري بمفهومه الواسع الذي يشمل - إلى جانب الإغاثة الطارئة - المساهمة في بناء المجتمعات في المجالات التعليمية، والصحية، والتنموية، والتربوية. ولو تأملنا قليلاً في بعض أنشطة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع

المدني لوجدنا أن ثقافة العمل الخيري لدى الكثيرين تتطلع - دائماً - إلى معالجة الفقر من خلال البحث عن سد الحاجات اليومية للمحتاجين من اللاجئين، والنازحين، والفقراء، والمساكين. ولا تعير اهتماماً كافياً إلى تأهيل وتدريب الشرائح، والفئات المستهدفة وتحويلهم إلى طبقة منتجة تنهض بنفسها ومحيطها المكاني والاجتماعي.

ومن هنا يجب علينا أن ننتقل بالعمل الخيري من الرؤية (التقليدية) الضيقة، وهي الإحسان إلى المحتاجين والفقراء، إلى التنمية الشاملة للمجتمع؛ لاكتشاف وتطوير قدرات المحتاجين، وتأهيلهم للعمل والكسب، وليس -مجرد- الاقتصار على السؤال، وتلقي الإعانات، من هنا فلا بد معرفة مفهوم التبرع والصدقة، لغة واصطلاحاً.

١ - مفهوم التبرع لغة:

مأخوذ من برع براعة وبروعاً: فاق أصحابه في العلم وغيره، أو تكمل فضيلة وجمال، فهو بارع، وبرع صاحبه: غلبه، وتبرع بالعطاء تفضل بما لا يجب عليه، وفعله متبرعاً: متطوعاً[١].

ومن هنا فإن معنى التبرع لغة يدور حول معنى إعطاء الشيء دون عوض، ودون مقابل، وعليه: فإن المعنى الاصطلاحي له صلة بالمعنى اللغوي، وهو أصل في تكوينه؛ ذلك أن التبرع اصطلاحاً هو الإعطاء من غير مقابل ابتغاء وجه الله تعالى، أو تحقيق مصلحة شرعية تتعلق بالمقاصد الشرعية.

(١) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مادة: (برع) مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧، ص ٩٠٧.

٢- التبرع اصطلاحاً:

لم يضع الفقهاء تعريفاً للتبرع، وإنما عرفوا أنواعه؛ كالوصية، والوقف، والهبة، وغيرها. وكل تعريف لنوع من هذه الأنواع يحدد ماهيته فقط، ومع هذا فإن معنى التبرع عند الفقهاء كما يؤخذ من تعريفهم لهذه الأنواع لا يخرج عن كون التبرع بذل المكلف مالاً، أو منفعة لغيره في الحال، أو المال بلا عوض بقصد البر والمعروف غالباً[١].

وقد قال الفقهاء في التبرع: بذل المكلف مالاً أو منفعة لغيره في الحال، أو في المستقبل بلا عوض، بقصد البر والمعروف غلاباً، فيشمل؛ الهبة، والوصية، والوقف، والعارية، وغير ذلك.

وعندما تعرض الفقهاء إلى تصنيف العقود المسماة أدرجوا التبرعات تحت زمرة التمليكات، وجعلوها قسيماً للمعاوضات.

وقد قال المالكية: «عقود التبرعات: الصدقة، والهبة، والحبس، والعمري، والإرفاق، والصلة. ومنه انقطاع الإمام، والإخدام، والإسكان، والنحلة، والعارية، والهدية، والمنحة، والعرية، والاغتلال، والعطية، والحباء، والرهن هو آكدها»[٢]. ومما سبق من الممكن أن نخلص إلى تعريف التبرع بأنه: «أن يعطي الشخص من ماله لغيره بكامل إرادته، بقصد التقرب إلى الله عز وجل ونيل رضاه»[٣].

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية (١٠/ ٥٦).

(٢) الفواكه الدواني، النفراوي(٢/ ١٥٣).

(٣) لبيبة أمين الآغا، الرجوع عن التبرعات وصوره في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٥.ص٧.

فالتبرُّعات طاعة لله عز وجل، وتكافل الصدقة له أثرٌ كبير في القضاء على مشكلة الفقر، وقد رغَّب الإسلامُ في تقديم العون للمحتاجين بسبب الفقرِ أو غيره.

حكمه: حث الإسلام على فعل الخير، وتقديم المعروف في الكتاب والسنة والإجماع، والتبرع بأنواعه المختلفة من الخير فيكون مشروعاً بهذه الأدلة. أما الكتاب فقوله تعالى:﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾ [المائدة: ٢]. وجه الدلالة من الآية الكريمة: قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ ...﴾ أمر يدل على ندب عمل البر والحض عليه، وبذل المال أو المنفعة دون عوض صورة من صور البر، فكان التبرع حينئذ مشروعاً مندوباً إليه. ومنها: ما رواه عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه: أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبيﷺ يستأمره فيها، فقال يا رسول الله: إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها». قال: فتصدق بها عمر، على أنه لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها. أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول»[1] وجه الدلالة في الحديث النبوي الشريف: قول النبي ﷺ: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها» نص صريح في مشروعية التبرع؛ لأن لفظ الصدقة – هنا – يدل على بذل الأرض لله

(١) صحيح البخاري٢/ ٩٨٢، ومسلم٣/ ١٢٥٥. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه محب الدين الخطيب، ١٩٨٧ م، ط١، دار الريان للتراث.

- تعالى - دون مقابل، فكان التبرع مشروعاً مندوباً إليه. وقد أجمعت الأمة على مشروعية التبرع، وأنهم ما يعين على البر والتقوى(١).

٣- مفهوم صدقة التطوع: لغة واصطلاحاً:

الصدقة لغة: جمع صدقات، وتَصَدَّقتُ: أعطيتُهُ صدقةً، والفاعل مُتصَدِّقٌ، (وهو الذي يُعطي الصدقة)، ومنهم من يخفف بالبدل والإدغام، فيقال: مُصَّدِّقٌ، والمتصدِّقُ: المُعطي، وفي التنزيل: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨]. وقد جاء المتصدِّقُ والمصَّدِّقُ في القرآن العظيم: ﴿وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. و﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]. وأما المُصَدِّق بتخفيف الصاد: فهو الذي يأخذ صدقات النَّعَم(٢). والذي يُصدِّقك في حديثك(٣) فالصدقة: العطية.

والصدقة اصطلاحاً: العطية التي يُبتغى بها الثواب عند الله تعالى(٤). قال العلامة الأصفهاني: (الصدقة ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة، كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوَّع به، والزكاة للواجب، وقد يُسمَّى الواجب صدقةً إذا تحرَّى صاحبها الصدق في فعله»(٥).

---

(١) الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م، ٢/ ٢٧٦. مسلم بن الحجاج، أبوالحسين القيشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) الفيومي، (المصباح المنير)، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢١ هـ.، ١/ ٣٣٦.

(٣) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، ص ١٥١.

(٤) التعريفات للجرجاني، ص ١٧٣، ولغة الفقهاء، لمحمد روَّاس، ص ٢٤٣.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن، للأصفهاني، ص ٤٨٠.

فضل الصدقة:

ورد فيها الكثير من الآيات والأحاديث، منها: قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

ومن السُّنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من يومٍ يصبح العبادُ فيه إلاَّ مَلَكانِ ينزلان، فيقول أحدهما: اللهمَّ أعطِ مُنفقًا خَلَفاً، ويقول الآخَرُ: اللهمَّ أعطِ مُمسكًا تَلفاً»[1]. مُتَّفَقٌ عَلَيهِ.

وجاء في صحيح البخاري: كتاب المغازي، في عهده ﷺ إلى معاذ حين أرسله إلى اليمن: «... فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فتردّ على فقرائهم»[2].

المسلم يُقبل على الصدقة مَرضاةً للخالق سبحانه وتعالى، وشكراً على نعمِه، وقد تؤدَّى بشكلٍ فردي؛ كمن يُعطي مسكيناً يراه في الطريق، أو من يتكفَّل بتأمين

(١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط١، ١٤٢٢هـ، ٢/ ١١٥ (حديث رقم: ١٤٤٢) النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢/ ٧٠٠، (حديث رقم:١٠١٠).

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (إنك ستأتي قوما أهل كتاب، فإذا جئتهم، فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك [ص:١٢٩]، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب). البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ٢/ ١٢٨، (حديث رقم: ١٤٩٦).

نفقات أسرةٍ فقيرة، أو علاجهم أو تعليم أحد أبنائهم في الجامعة، كما تكون الصدقة على شكل تبرُّعات جماعية ومنظَّمة لمساعدة فئاتٍ من المجتمع؛ كالأرامل والأيتامِ والمرْضى وطلاَّب العلم، أو لطباعة المصاحف، أو لبناء مساجد، أو حفرِ آبار، وغير ذلك من وجوه الخير.

التبرُّعات ليست وليدة عصرِنا الحالي؛ فقد حصلت في زمن الرسول ﷺ فكان يحثُّ المسلمين ويُرغِّبهم في الصَّدقة والتبرُّع للفقراء وللجهادِ في سبيل الله.

والتساؤل -الآن- إذا كان هذا هو التصور للتبرعات والصدقة، فما الذي تستطيع أن تفعله تجاه نمو الاقتصاد من خلالها؟

فهل تستطيع التبرعات والصدقات أن تقدم شيئاً إيجابياً لنظم التملك في المجتمع الإسلامي؟

وهل تستطيع التبرعات والصدقات أن تقدم شيئا إيجابياً رعايةً للموارد وترشيداً لاستخدامها؟

هذا ما ينبغي توضحه فقرات البحث الآتية.

أولاً: التبرع للفقراء:

أضحى الفقر سمة عامة في عالمنا اليوم؛ إذ يعيش (٧٠٢) مليون شخص تحت عتبة الفقر، أي: بأقل من (٩٠ , ١) دولار في اليوم، بعدما كانت هذه العتبة (٢٥ , ١) دولار في اليوم، وتم رفعها بسبب زيادة معدلات التضخم[1]. لا شك أن

(١) تقارير البنك الدولي، موقع البنك الالكتروني.

الفقر من أقدم المشكلات الإنسانية، والإسلام ينكر أشدّ الإنكار النظرة التقديسية للفقر، ويجعل الغنى نعمة يمتن الله بها على عباده، ويطالب بشكرها، ويجعل الفقر مشكلة يُستعاذ بالله منها.

روى المنذر بن جرير، عن أبيه، قال: كنَّا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار قال: فجاءه قومٌ حُفاةٌ عراةٌ مُجتابيالنِّمار أو العَباء، متقلِّدي السيوف، عامَّتهم من مُضَر؛ بل كلُّهم من مُضر، فتمعَّر (تغير) وجهُ رسول الله ﷺ لِما رأى بهم من الفَاقَة، فدخل ثمَّ خرج فأمر بلالاً، فأذَّن وأقام فصلَّى، ثم خطب فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلى آخر الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، والآية التي في الحشر: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ﴾ [الحشر: ١٨]، تصدَّق رجلٌ من دينارِه، من درهمه، من ثوبه، من صاع بُرِّه، من صاع (تمرِه)، حتى قال: (ولو بشقِّ تمرة)، قال: فجاء رجلٌ من الأنصار بصُرَّة كادت كفُّه تَعجِز عنها؛ بل قد عجزَت، قال: ثمَّ تتابع الناس حتَّى رأيت كومين من طعامٍ وثياب، حتى رأيتُ وجهَ رسول الله ﷺ يتهلَّل كأنَّه مُذْهَبَةٌ، فقال رسول الله ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سُنَّةً حسَنةً، فله أجرُها، وأجر من عمِل بها بعده، من غير أن يَنقُص من أجورهم شيء ومن سنَّ في الإسلام سُنَّةً سيِّئةً، كان عليه وِزْرها ووِزْر مَن عمِل بها من بعده، من غير أن ينقُص من أوزارهم شيء»(١).

استجابة الصَّحابة – رضوان الله عليهم – كانت فوريَّة وكثيرة، أدخلَت السرورَ إلى قلب رسول الله ﷺ وظهر ذلك على محيَّاه الشريف، فأشرَق وتلألأ كالذَّهب

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة...، (رقم ١٠١٧).

فرحاً بمبادرة المسلمين إلى طاعة الله ورسوله، وتقديم العون لإخوانهم المحتاجين، سيما الأنصاري الذي جاء بصرَّةٍ فكان أوَّلَ المتبرعين، وتتابَع الناس بعد ذلك في تقديم العون للمُضَرِّين، الذين قُدِّمَت لهم المساعدة فورًا.

وهناك حالات شبيهة تستوجب المساعدةَ الفورية من مثل وَيْلات الحروب والحِصَار، وتعرُّضِ بعض المناطق في العالم لكوارِث طبيعية (الزلازل والبراكين)، ومعاناة أخرى، فيُسارِع المجتمع الدولي بتقديمِ العون والمساعدة للمنكوبين؛ معونات طبيَّة، غذائية، مأوًى للمتضرِّرين، بالإضافة إلى المساعدات المادية لمساعدتهم على تخطِّي الأزمة في أسرع وقتٍ ممكن.

ثانيًا: التبرع للجهاد في سبيل الله:

الجهاد في سبيل الله يحتاج إلى مالٍ لتجهيز الجيوش لمقاتلَةِ الأعداء، وردِّ كيدِهم، ودفع أذاهم عن المسلمين؛ (حماية الدين، والأعراض، والأرواح، والممتلكات، والأوطان).

ففي غزوة تبوك، أو غزوة العُسْرَة أراد رسولُ الله ﷺ الخروج لمواجهة الروم الذين حشدوا جيشاً كبيراً لقتال المسلمين في المدينة، فأراد ملاقاتهم قبل أن يَصلوا إلى المدينة، وكانوا (الروم) قوَّة لا يُستهان بها، والظروف التي يمرُّ بها المسلمون صعبة للغاية؛ فالوقت صيفٌ، والحرارة شديدة سيما في الصحراء، والمسافة بعيدة، كما كانوا ينتظرون حصادَ الثمار.

خطب رسولُ الله ﷺ في الناس، وحثَّهم على الإنفاق في سبيل الله، وتجهيزِ جيش العُسرة، وقال: «مَن جهَّز جيشَ العُسرة، غفَر الله له»، فتسارع المسلمون للصَّدقة،

وكان هذا اليوم يوم عثمان، الَّذي تصدق بمائتَي بعيرٍ ومائة فرَسٍ وألف دينارٍ ذهبِي، فقال له الرسول ﷺ: «ما ضرَّ عثمان ما عمل بعدَ اليوم»، وجاء أبو بكر بمالِه كلِّه، وجاء عمر بنصفِ ماله، وتصدَّق عبد الرحمن بن عوف بمائتَي أوقيَّة فضة، وغيرهم كثير، جاءوا بحسب طاقتهم وقدرتِهم على النفقة.

وصل المسلمون إلى تبوك، إلاَّ أنَّ المعركة انتهَت بلا صدامٍ أو قِتال؛ لأنَّ جيش الروم تشتَّت وتبدَّد في البلاد خوفًا من المواجهة؛ فكفى الله عزَّ وجلَّ المؤمنين شرَّ القتال.

استمرَّت التبرُّعات بعد وفاةِ رسول الله ﷺ للجهاد في سبيل الله لرفع رايةِ الإسلام في كل مكان، وخير مثالٍ لها في زماننا الحاليِّ التبرُّعاتُ لدَعْم الجهاد من أجل الأقصى.

الآثار الاقتصادية للتبرعات والصدقات:

هناك حقائق مذهلة على الأرض، من فقر وبطالة، وأمراض، وحاجات ملحة لفئات من المحتاجين، وفي المقابل هناك لدى المسلمين ثروات وأموال طائلة يمكن الاستفادة منها، غير أنه توجد حلقة مفقودة بين الواقع والمأمول، بين العمل الخيري بأوضاعه القائمة من جهة، وبين القطاع العريض لدروب التنمية التي تخدم ملايين المسلمين وتنهض بآمالهم والثروات المحجمة المتاحة من جهة أخرى. لا أتصور حتماً أنه لا يوجد بيننا من هو قادر على (صنع معجزات) في العمل الخيري، وإبداع أفكار كثيرة، لعل أهمها فكرة الاستثمار في العمل الخيري. هذا المنجز الحضاري الكبير، الذي يعبر عن فكرة الاستثمار الحقيقي للتبرعات والصدقات والزكوات، أين يبدو

اليوم على خارطة مشروعات المحسنين؟ وأين هو في أجندة منظمات العمل الخيري ومؤسساته؟ الصدقات تسد بعض الحاجات، لكنها تعجز أن تكون عملاً قادراً على مواصلة تحقيق الكفايات، لكنها يمكن أن تمنح الإنسان المحتاج صحةً، وتعليماً، وتدريباً. تتحرك في مدى واسع تعبر عن حاجاته لمواجهة ظروف الحياة الطاحنة بأمل الشفاء، أو تجاوز حاجز بطالة، أو المساهمة في بناء الإنسان؛ علماً، وثقافة، وعقلاً. فهل هناك عمل خيري يتجاوز في أهميته تخفيف معاناة الإنسان؟ أو بناء عقل قادر على مواجهة الحياة بثقة القادر على الإنتاج والعطاء؟[1].

وكما هو معلوم في سياسة الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الفقر التي تعانيها المجتمعات المسلمة، إذ إنه جاء رجلان إلى النبي ﷺ يسألانه من الصدقة، - لِما أخرجه أبو داود وغيرُه - (أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلاَهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا النَّظَرَ وَخَفَضَهُ فَرَآنَا جَلْدَيْنِ[2]، فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلاَ حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلاَ لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ)[3]. وتعليمًا بأن الإعطاء المباشر للتبرع هو لفئة محدودة استثنائية، وهي الفئة الفقيرة والعاجزة عن التكسب، بسبب إعاقة تعوق الإنسان عن الكسب، أو لكبر سن لا يستطيع معه المرء العمل للكسب،

(١) د. محمد بن عيظة بامدحج، وجهة نظر، صحيفة الجزيرة، الخميس ٢١ رمضان ١٤٣٣هـ العدد ١٤٥٦٠.

(٢) الجَلَد: القوَّة والصبر. (النهاية) لابن الأثير (١/ ٢٨٤).

(٣) أخرجه أبو داود في (الزكاة) بابُ مَن يُعطي من الصدقة وحدِّ الغنى (١٦٣٣)، والنسائي في (الزكاة) باب مسألة القوي المكتسب (٢٥٩٨)، من حديث عُبيد الله بن عديِّ بن الخيار أنَّ رجلين أخبراه. قال صاحب (التنقيح): (حديثٌ صحيحٌ، ورواته ثقاتٌ، قال الإمام أحمد رضي الله عنه: (ما أجوده مِن حديث هو أحسنها إسنادًا). انظر: (نصب الراية) للزيلعي (٢/ ٤٠١)، والحديث صحَّحه الألباني في: (الإرواء) (٣/ ٣٨١).

أو لأسباب أخرى. وهنا نلاحظ في منهجية المؤسسة السابقة أنها تسعى إلى تعليم بعض المحتاجين حرفاً ومهناً يحتاجها المجتمع مع سيطرة واضحة للعامل الأجنبي عليها، وذلك ليستطيعوا أن يكتسبوا بأنفسهم من خلالها، ومن ثمَّ تلبية احتياجاتهم. وفي الحقيقة إن لمثل هذه الآلية نتائج إيجابية عدة تعود على هؤلاء الأفراد والمجتمع بشكل عام منها[1]:

١ – دعم قدرة هؤلاء الأفراد على الاكتساب بأنفسهم بعيداً عن الانكسار وطلب الصدقة بشكل مستمر، إذ إن طلب الصدقة مرة واحدة لن يفي باحتياجاتهم.

٢ – دعم الاقتصاد الوطني، حيث إن دخول هؤلاء إلى سوق العمل يحقق المساهمة الإيجابية في الإنتاج، وتوفير السلع والخدمات في المجتمع بأيد وطنية.

٣– أن الاستمرار في إعطاء الصدقة لمن لديه القدرة على العمل خسارة فعلية للاقتصاد، إذ إنّ هذا الفرد سيمثل عبئاً على المجتمع سيِّما أنه لا يقدم للمجتمع شيئاً مع قدرته على ذلك، في الوقت نفسه يأخذ جزءاً من مكتسبات – هذا – المجتمع.

٤ – أن الحصول السهل على المال يجعل فئة من المجتمع أن تستمر في الكسل، وعدم العمل؛ متذرعة بالفقر، الأمر الذي يؤدي إلى التعايش مع الفقر في هذه الأسرة، كحالة مزمنة على مدى أجيال بسبب أن العائل لها لا يعمل لانتشال أسرته من الفقر، بتلبية حاجاته الخاصة، ومتطلبات المجتمع العامة الأمر الذي سيولد حالة العجز والفقر المجتمعي في المنظور المتوسط والبعيد، وهذه إعاقات حقيقية أمام مشروع الاستخلاف.

(١) د.صلاح بن فهد الشلهوب، الجمعيات الخيرية .. دورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية، الاقتصادية، ٣٠/ ١/ ٢٠١٧.

٥- توفر البرامج والتدريب والتأهيل يشكل دعماً لعلاج مشكلة البطالة، إذ إن توفير فرص التدريب للعمل يساعد على توفير كوادر مؤهلة، ويدعم المشاريع الصغيرة، التي لها دور كبير في علاج مشكلة البطالة، ويظهر أن تعميم مثل هذه الدورات حتى لغير المحتاجين أمر إيجابي، لنشر روح حب العمل في المجتمع.

استثمار أموال التبرعات والصدقات:

إن الهدف الاقتصادي المباشر لاستثمار أموال التبرعات والصدقات، توليد دخل نقدي مرتفع قدر الإمكان، يسمح للجهات الخيرية بتقديم الخدمات المنتظرة منها للمجتمع، عن طريق أوجه الاستثمار المجزي والحلال من الناحية الشرعية، وهذا يتطلب - أيضاً - تقوية ودعم الجانب المادي لهذه المؤسسات الخيرية، عن طريق الاستثمار الذاتي للقيام بجملة من الاستثمارات الخارجية بسبب ضخامة الأموالالوقفية، وعقود التبرعات في كثير من البلدان الإسلامية، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بضرورة وجود هيئة مستقلة لإدارة أموال الوقف واستثماره وتنميته[1].

إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل منظومة الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام، ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة، فعقود التبرعات على مستوى الاقتصاد الجزئي لها دور مهم، من خلال تأثيرها على دخول وثروات المكلفين، وتأثيرها -كذلك- على أثمان عوامل الإنتاج والمنتجات، وعلى ومرونتهما في السوق عرضاً وطلباً.

(١) عبد الستار إبراهيم، الهيتي، الوقف ودوره في التنمية، (ص٥٠-٥١).

أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فلها دور أساس في السياسة المالية للدولة، من خلال تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار، وتكييف نمط الاستهلاك، بتوفير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى لائق للمعيشة.

ويرى البعض أنَّ الأموال الخيرية الإسلامية أداة ضعيفة الاستخدام - نسبياً - للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية، بالرغم من وجود أصول كبيرة تحت الإدارة، إلا أنّ هذه الأصول لا تدر الكثير من العائدات مع توفيرها الحد الأدنى من الأثر الاجتماعي المطلوب على المجتمعات التي تهدف لدعمها.

وفي المقابل، توصّلت مؤسسات العمل الخيري والهبات في الأسواق المتقدمة إلى تبني نماذج مبتكرة، تضمن تحقيق عائدات عالية، وأثر اجتماعي واسع النطاق، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثالث بإذنه تعالى.

إن دراسة هذه التجارب، تعطي فضاء للأموال الخيرية الإسلامية -بما فيها تبرعات الأوقاف والزكاة- لتمتلك إمكانات كبيرة في دعم جهود مكافحة الفقر بشكل أكثر فاعلية في المجتمعات المسلمة، فضلاً عن تحقيق تقدم في توزيع الثروات لتشمل الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

دعائم الإنتاج الأمثل في النمو الاقتصادي:

حث المنهج الإسلامي على الإنتاج الأمثل في النمو الاقتصادي، إذ يبلغ الإنتاج حده الأمثل في إطار الممكن، وأن الاستهلاك يبلغ حده الأوسط الذي يتصف بالرشادة والعقلانية، ومن هذه الفرضية يمكن استنتاج أن الفضل في الموارد يرتكز

على دعامتين أساسيتين، هي العمل المنتج؛ الذي يصل بالإنتاج إلى درجة الإتقان والإبداع، ومن ثمَّ بلوغ الإنتاج حده الأمثل، الذي حث عليه الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة للاستهلاك الرشيد الذي يتوسط حدين؛ أولهما: الإسراف، وثانيهما: التقتير، وهذا ما يوضح أن الاقتصاد الإسلامي، وفي ظل الظروف العادية يوزع الفائض في الموارد إلى قناتين، أولهما: تتجه إلى التنمية، وتتبلور في تمويل مشروعاتها الاستثمارية، وثانيهما: تتجه إلى الإنفاق الاجتماعي، أو حقوق المجتمع، والمتمثلة في الزكاة، والصدقات، والفروض، والكفارات، وغيرها. أما الجزء الموجه للاستثمار فيمكن الاستثمار فيه بشكل مباشر عن طريق صاحبه، أو غير مباشر عن طريق أفراد المجتمع بوساطة المشاركات، أو المضاربات الشرعية. ويرى الدكتور شوقي دنيا إمكانية ترجمة هذه الفرضيات في شكل معادلات تبين جوانب إنفاق الدخل في ظل الأوضاع العادية على النحو الآتي:

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + حقوق المجتمع

وبعبارة أخرى: الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاجتماعي.

ويعلق على هذه المعادلة بقوله: «وفي الحالات الضرورية فإن الفرد قد لا يتمكن إلا من تحقيق عنصر الإنفاق الاستهلاكي، كما أنه قد يجبر الفرد على أنفاق ما زاد عن استهلاكه إنفاقاً اجتماعياً كاملاً، ولا يبقى منه ما ينميه، وذلك حال تعرض المجتمع لأوضاع لم يستطع فيها بعض أفراده تحقيق عنصر الإنفاق الاستهلاكي ذاته»[1].

(١) د شوقي دينا، تمويل التنمية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص ١٨٢.

ويمكن تحديد اتجاهات استخدام واستعمال فضل الأموال في النقاط الآتية:

١ - تثمير المال وتنميته والمحافظة عليه؛ لتحقيق الاستغلال الأقصى للموارد بما يشيع الرفاهية في المجتمع الإسلامي، وبهذا يتبين أن حسن التقدير في المعيشة أفضل من نصف الكسب[١]؛ لأن الإنتاج مهما يكن هاماً فإن نمط إنفاقه لا يقل أهمية عنه، إذا كانت هناك جدوى في ترشيد الإنفاق، كما أن الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال المتاحة قد تحقق دخلاً أو عائداً يفوق العائد المتحقق من زيادة رأس المال إذا استثمر بصورة غير مثلى.

٢- الادخار المعقول لنوائب الدهر، إذ إنه يجب اقتطاع فضلٍ لمواجهة الظروف الطارئة، وفي هذا يقول المفكر الإسلامي جعفر الدمشقي: من عرف أبواب الحق، ولم يخل بها، وكان ربح ماله يقوم بمؤونة عياله وبفضل له، يعد لك فضلاً يصرف بعضه في أبواب البر، وبعضه يدخره لزمانه، ونوائب دهره، فينبغي ألا يطلب أكثر من ذلك، فإن طلب لا كثره ضره أو شره[٢].

٣- إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاه الاجتماعي ككل، حيث إن المنفعة الحدية للدرهم المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيراً عن المنفعة الحدية للدرهم فيما لو أنفق من قبل الشخص الغني.

٤ - التكافل والتعاون بين سائر أفراد المجتمع، وفي هذا يتجه الفرد بفضل ماله للتعاون مع غيره من أفراد المجتمع قصد المساهمة في رقي المجتمع، وهذا من خلال

(١) الشيباني، الكسب، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ص ٧٥-٧٦.
(٢) جعفر الدمشقي، الإشارة في محاسن التجارة، ص٧٥.

طرق عدة، من أهمها مساعدة الأفراد الذين يملكون طاقة العمل ولا يملكون رأس المال، أو أدوات الإنتاج، هذا الأمر يدفع بالطاقات المعطلة في المجتمع لتنشيط وتكوين عناصر فعالة تضيف جهد إنتاجها إلى ثروة الأمة التي تستعمل في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على التخلف ومشاكله.

٥ - يعمل المذهب الاقتصادي الإسلامي على ضمان حد الكفاية لسائر أفراد المجتمع، ويسعى لتوجيه الفضل (العفو) لهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لكي نقرب بين مستويات معيشة سائر الأفراد، ومن ثمّ تقليل نسب التفاوت المعيشي.

يتضح مما سبق أن لعقود التبرعات آثارها الواضحة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بما تقوم به من دفع الأضرار عن الضعفاء، وتوفير حد الكفاية لهم ولمن يعولونهم، مما يساهم في الحد من الآثار السلبية الطارئة، التي تؤثر على مستوى الأداء النوعي والكمي في الإنتاج.

❁ ❁ ❁

المبحث الثالث

تجارب بعض الدول في الابتكار الاجتماعي

يزخر القرآن الكريم بآيات تحثنا على الاعتبار والتدبر والنظر والتفكر والتبصر فيما حولنا، مثل قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨].

لعل أعظم خصلة يتميّز بها المبتكر، هي: سعيه الدائم نحو تحسين مستوى حياة الناس. فعَنِ ابْنِ عُمَر - رضي الله عنه - أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ، أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَى اللهَّ؟ وَأَيُّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللهَّ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهَّ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، وَلأَنْ أَمْشِيَ مَعَ أَخٍ لِي فِي حَاجَةٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ شَهْرًا[1].

يعد الابتكار الاجتماعي «قيمة حية جديدة ومُؤثرة»، تكمن قيمتها في تقديم حل لمُشكلة اجتماعية قائمة، أو إعطاء حل أفضل من حلول سابقة مُتوفرة لها، أو ربما إطلاق مُبادرة اجتماعية مُفيدة وغير مسبوقة. ولعل بين أبلغ الأمثلة على الابتكار

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ٣٥٨، رقم ١٣٣٣٤)، وابن عساكر (٥٤/ ٥) . قال الهيثمى (٨/ ١٩٢) : رواه الطبراني وضعفه، وحسن حديثه ابن عدى. قال الألباني :(حسن لغيره) صحيح الترغيب والترهيب ٢/ ٣٥٨.

الاجتماعي قصة وضع «الحجر الأسود» في مكانه من قبل زعماء قريش في حياة الرسول الكريم مُحمد ﷺ قبل البعثة، فقد أراد كُل من هؤلاء الزعماء أن يكون هو صاحب شرف وضع الحجر في مكانه، وعندما اشتد التحدي بينهم، وبرزت مخاطر الخلاف، وتكاليفه الكبيرة، جاء الرسول الكريم مُحمد ﷺ بابتكار اجتماعي يتمثل في حل للمُشكلة يُزيل الخلاف ويُرضي جميع الأطراف.

نَقَلَ الابتكار الاجتماعي، الذي قدمه الرسول الكريم مُحمد، ﷺ، القضية من مبدأ «أنا» أريد وضع الحجر الأسود في مكانه إلى مبدأ «نحن» نستطيع أن نقوم بالعمل معاً. فبذلك تتحقق الأنا الكامنة في نفس الجميع، ويذهب الخلاف، ويحل الوفاق. وفي ذلك قيمة كبرى، كانت ستُهدر تحت وطأة الخلاف. وكما أن للابتكار التقني مجالاً مُتسعاً، فإن للابتكار الاجتماعي مجالاً لا يقل في اتساعه عن مجال الابتكار التقني. فجميع مشاكل ومُبادرات الخدمات الصحية، والاجتماعية، والتعليمية، والبيئية. ومعضلات الالتزام، والسلوك المهني، والإنساني، وريادة الأعمال، والعمالة، وأساليب استخدام التقنية، والاستفادة منها كُلها قضايا اجتماعية تحتاج إلى اهتمام الجميع. فالابتكار في إيجاد الحلول والمُبادرات والخطط التطويرية لها، أمر محمود ومطلوب، ويعود بالفائدة على جميع أبناء المُجتمع، كما يُؤسس لبيئة اجتماعية مُتطورة، وأكثر فاعلية، لما فيه خير الأجيال الحالية والقادمة -أيضاً- فصاحب الابتكار الاجتماعي يستطيع تبعاً لابتكاره، أن يبدأ بتطبيقه على نفسه، ثُم على أهله وأصدقائه، كما أنه يستطيع - أيضاً - أن يطلقه عسى أن يُطبق على نطاق واسع يستفيد منه الجميع.

وعليه، نجد أن الفارق في تقدم الأمم والشعوب هو القدرة على التفكر والنظر والتبصر الذي قدمنا إليه في بداية المبحث، والذي يثبت الشارع الحكيم أن جوهر التكليف للنهوض بمهمات الاستخلاف قائمة على جوهر العقل من حيث المبدأ، للخروج بالمجتمع من حالة الطيش والخرافة والسفاهة إلى السلوك الراشد في حل الأزمات القائمة في الحياة المجتمعية، وليس التفكر والتفكير في تلبية رغبات الجسد ونزوات الشهوات، ورغبات الهوى.

وكما أن الابتكار التقني يُمكن أن يكون مُؤسسياً، عبر الشركات والمُؤسسات المُتخصصة، فإن الابتكار الاجتماعي يُمكن أن يكون مُؤسسياً - أيضاً - من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي الخيري التي تطرح القضايا الاجتماعية[1].

ومن هنا يأتي دور الابتكار في تشخيص تلك المشكلات، ووضع الحلول البديلة لها بما يتناسب مع تلك المتغيرات التي فرضها القرن الحادي والعشرين. وانطلاقا مما سبق يطرح التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة الابتكار والإبداع في تحسين أداء مؤسسات العمل الخيري من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية؟

و لدراسة هذه الإشكالية سنتطرق إلى مناقشة عدة مسائل، نبرزها على النحو الآتي:

(١) د. سعد علي الحاج بكري، الابتكار الاجتماعي مسؤولية اجتماعية، جريدة الرياض، ع، ١٦٩٨٧، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٤.

أولا: مفهوم الابتكار:

أصبح موضوع الابتكار من المواضيع المهمة والضرورية في ظل تحديات العولمة والتغيرات التقنية والتكنولوجية المتسارعة، والتطور الحاصل في ثورة المعلومات، كما أن المؤسسات والشركات التي تبحث عن التميز والتطور والقدرة على مواجهة متطلبات السوق، هي التي تتميز بقدرتها على خلق الابتكار في ظل ما يتميز بيئة الأعمال من تغير سريع ومنافسة حادة، لذا، فإن العديد من كتّاب الاقتصاد والإدارة في السنوات الأخيرة اهتموا كثيراً بموضوع الابتكار.

وللابتكار تعاريف متعددة تختلف حسب مناحي الباحثين واهتماماتهم العلمية، نختار هذا التعريف من كتاب الابتكار المتضمنات والمتغيرات، فقد عرّف الابتكار الاجتماعي على أنه: استراتيجيات وأفكار ومفاهيم وأنظمة جديدة تسعى إلى تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية[1].

كما يمكن اعتبار الابتكار معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم، بل أصبح ينظر للابتكار على أنه مصدر لتحقيق الثروة، وعامل مهم في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيساً على ذلك فقد سعت دول كثيرة من خلال مؤسساتها إلى فتح نوافذ وقنوات بينها وبين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية، للإفادة من الخبرات العلمية المتوافرة فيها؛ لتطوير منتجات قائمة، فضلاً عن خلق ابتكار منتجات جديدة.

(١) أ. جاسم محمد علي الطحان، الابتكار، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ٢٠١٦، ص٦.

ثانياً: دور الإمكان الاجتماعي في تمويل التنمية:

سئلت عن حجم الدمار الحاصل في البلاد العربية جراء الحروب والنزاعات في فترة ما يسمى بالربيع العربي، وهل يمكن إعادة ما دمرته الحروب وما آلت اليه؟، وما هو حجم الأموال المخصصة ودور التبرعات والصدقات في دعم اعادة بناء ما دُمر، وما هي الفترة اللازمة لها ؟ حينها تبادر في ذهني سقوط بغداد(٦٥٦هـ)، وقلعة حلب عندما خربها هولاكو سنة (٦٥٨هـ) ولم تنته عمارتها إلى سنة (٦٩٠هـ) [١] أي استغرقت إعادة بنائها (٣٢) عاماً. وكان الرد الإيجابي والجواب الشافي للشيخ محمد بن راشد: (ما دمنا كعرب جربنا الكثير من النظريات والأفكار والمناهج، فلا ضير في أن نجرب أن نكون إيجابيين لبعض الوقت، الحروب يمكن أن تدمر البنيان، ولكن الأخطر منها الحروب التي تدمر الإنسان، وتقصف ثقته بنفسه، وتهدم تفاؤله بمستقبله، وتحيله إلى التقاعد عن إكمال السباق الحضاري والمنافسة العالمية)[٢]. فالاقتصاد الإسلامي، والمنهج الإسلامي في التنمية، يبدأ بالإنسان، ويستمر بالإنسان، وينتهي بالإنسان، فهو بالإنسان وللإنسان[٣].

ويمكن الاستدلال على قوة وفعالية الإمكان الاجتماعي بتجارب تنموية حقيقة في العصر الحديث، وخير مثال ذلك، بناء أوروبا وتنميتها بعد أن حطمتها الحرب

(١) الموسوعة العربية، قلعة حاب: https://www.arab-ency.com/ar

(٢) الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، كتاب تأملات في السعادة والايجابية، ٢٠١٧.

(٣) موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مجلد١٣، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٥٦.

العالميــة الثانية، وخير صــورة تنمية أوروبا وبنائها هي صــورة ألمانيا التي خرجت من الحرب بعد (١٩٤٥م) مدمرة تدمــيراً كاملاً إذ إن إمكانها المالي كان يقترب من الصفر، غير أنها عادت وبسرعة إلى ساحة الأمم المتقدمة؛ إذ بنت كل مدنها المدمرة، وأعادت بناء مصانعها الحربية الضخمة، وانتعشت فيها الصناعات الثقيلة والخفيفة، وكل أنواع الأنشــطة الاقتصاديــة والاجتماعية، وقد تم هــذا في ظروف اقتصادية دولية صعبة.

يعد الإمكان الاجتماعي مقرراً جوهرياً لمصير الشعوب والمجتمعات والدول، وهو يعبر عن كل شيء، لاسيما في البلدان المتقدمة، والتي تطبق في مظهرها الخارجي الإمكان المالي؛ لأن هذه الدول في حقيقة الأمر توظف قبل كل شيء الإنسان ليفعل ويتفاعل مع الموارد الطبيعية. وكذلك الصين الشــعبية التي بدأت تنميتها من نقطة الصفر، ولم تعتمد في هذه التنمية التي تخدم أكبر نســبة من ســكان العالم على البنك الدولي للإنشــاء والتعمير، أو على صندوق النقد الــدولي أو بقية الأمم المتقدمة، إذ بإمكانهــا الاجتماعي – فقط – أصبحــت من بين الدول التي يحســب لاقتصادها أيما حســاب في السوق الدولية، ولاشــك أن هذا راجع أساساً لاعتمادها الإمكان الاجتماعي، وجعله حجر الأساس، ونقطة الانطلاق في التنمية الشاملة للمجتمع.

ولقــد أوضح المفكر مالك بــن نبي أن الولايات المتحــدة بإمكانها المالي تعجز عن شراء مدينــة مثل نيويورك لو دمرهــا زلزال مثــلاً؛ لأن إمكاناتها من الذهب والعمولات الأجنبية لا تستطيع أن تشتري حياً واحداً من إحياء هذه المدينة بمنشآته

ومؤسساته، غير أن الولايات المتحدة تستطيع بإمكانها الاجتماعي أن تبني مئات المدن مثل نيويورك[١].

ويتبين مما سبق أن الإمكان الاجتماعي هو الإمكان الفعّال في المجتمع؛ إذ دلت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة الحلقات التنموية التي تمت في كثير من البلدان النامية، أنها ركزت كلها على الجانب المالي، وأن كل الكتّاب المنظرين في مجال التنمية قد ركزوا في نتائج بحوثهم على توفير الجانب المالي، وجعله في المقام الأول لحل مشاكل التنمية والتخلف الاقتصادي، مما زاد الطين بله، وكان ذلك بأن دفعت الدول النامية بقصد تحقيق التنمية إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض ومشاكلها الأمر الذي دفع بهذه البلدان إلى الدخول في حلقة مفرغة، ولكن أدخلوا في حلقة مسننة محكمة، تدعى المديونية الخارجية، وما ترتب عليها، وليس هذا كل شيء، بل تفاقم الأمر ليصل إلى تجميد الإمكان المالي نفسه، والمخصص لتمويل الاستثمارات المخططة؛ لرفع الجانب الاجتماعي حيث أنفق في الجوانب غير الاقتصادية[٢].

ونستخلص مما سبق إلى أن النهضة الاقتصادية يجب أن تتضمن الجانب التربوي الذي يجعل من العقل الإنساني القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة تتحقق معها خطط التنمية، وكنقطة تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسة في البرامج المعروضة للإنجاز. إنّ الإمكان الاجتماعي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنسان، وذلك باستعمال قدراته التي تتبلور بالجهد المبدع، وفي الوقت المستغل، ثم قدراته المادية، وهذا الأمر يستوحي في رأينا فكرة الجهاد ضد التخلف الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.
(٢) الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية.

الكفيلة بتوفير حد الكفاية لسائر أفراد المجتمع، وذلك أنّ ربط فكرة التنمية الاقتصادية بفكرة الجهاد في الدول النامية عامة والإسلامية على وجه الخصوص من شأنه أن يفجر الطاقات الكامنة، ويشغل الطاقات العاطلة لدى أبناء هذه الشعوب. إن تجربتي فلسطين والسودان من النماذج التي نجح فيها الوقف الإنمائي، إذ أسهم البنك الإسلامي للتنمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بفلسطين والمعروف بـ(برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة)، الذي تم بموجبه ضخ خمسين مليون دولار، ومنه تحققت إنجازات معتبرة، منها إنشاء نحو (١٣) ألف مشروع اقتصادي، وتحسين وضعية (٣٩) ألف أسرة فلسطينية فقيرة[١].

كذلك الأمر في السودان، فقد وضع البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً للتمكين الاقتصادي بميزانية تبلغ (٦٥) مليون دولار، نفذ في ضوئها مشروعين؛ المشروع الأول: هو مشروع مركز أبو حليمة للبيوت المحمية، وهو عبارة عن مشروع زراعي متخصص في البيوت المحمية، يعتمد على نظام المشاركة المتناقصة، بحيث يتم في النهاية نقل ملكية المشروع إلى المزارعين بعد استعادة الصندوق لرأسماله، بالإضافة لأرباح المشروع. أما المشروع الثاني، وهو جمعية تعاونية تستهدف ألف أسرة؛ لإنتاج الحليب، ومستخرجات الألبان يدار عن طريق عقود المعاملات الإسلامية، كالمضاربة، والمرابحة، والإجارة، والمشاركة المتناقصة، مشيراً إلى أن حجم التمويل بلغ حتى نهاية عام (٢٠١٣) نحو (١٣٠) مليون جنيه سوداني، كما تم توفير عمليات تمكين الاقتصاد لعدد (١٤) ولاية سودانية من أصل (١٦) ولاية مستهدفة. ويعيش من وراء هذه المشروعات نحو (٨٠٠) ألف أسرة[٢].

(١) أنس الحسناوي، ندوة البركة ٣٥، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، أغسطس، ٢٠١٤.
(٢) المصدر السابق.

إذاً، الابتكار الاجتماعي أسلوب حديث، يمكنه أن يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية في البلدان الفقيرة، إذا توافر له الدعم المادي المناسب من منظمات الإعانة الدولية. كما أنه يقدم استراتيجيات فريدة من نوعها، تسهم بفعالية أكبر في الاستفادة من الدعم المادي. وحظي في الآونة الأخيرة بانتشار وقبول واسعين، وأصبح يحفز التجارة في جميع القطاعات والبلدان حول العالم. ويهدف الابتكار الاجتماعي إلى الاستفادة القصوى من القيم التي تتمتع بها مجتمعاتنا، وتقديم الدعم لأولئك الذين يساعدون المجتمعات على الازدهار. وتعد أوروبا واليابان والصين من أكثر المناطق حول العالم التي تطبق الابتكار الاجتماعي بنسبة كبيرة في مجتمعاتها، وخصصت الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها من الدول مثل الهند دعماً بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي للابتكار الاجتماعي. لقد حقق الابتكار الاجتماعي نتائج مذهلة من حيث تلبية احتياجات الناس. وخير مثال ما حققته ويندي كب Wendy Kopp، التي أسست مؤسسة «تيتش فور أمريكا (Teach ForAmerica)» أو «علّم من أجل أمريكا»، وهي مؤسسة لا تستهدف الربح، وتسعى إلى تطوير التعليم في الأحياء الفقيرة في الولايات المتحدة[1]. ثم بزغ رائد آخر يُدعى محمد يونس، وهو الذي ابتكر برامج تمويل المشاريع الصغيرة لفقراء بنغلادش، ثم جاء البروفيسور

(١) في العام ١٩٨٩ وضعت ويندي كوب مقترحاً في أطروحتها أثناء دراستها في جامعة برنستون للقضاء على عدم المساواة في التعليم بالولايات المتحدة ومعالجة المشكلة المتزايدة جراء نقص أعداد المعلمين ذوي الكفاءة في المدارس الموجودة بالأحياء الفقيرة .كانت كوب مقتنعة بأن هناك العديد من نخبة خريجي الجامعات سيكونون مستعدين لتقديم المساعدة وتنمية قطاع التعليم في الولايات المتحدة، وكل ما عليها فعله هو إقناعهم بالعمل لمدة عامين في المدارس الموجودة في الأحياء الأمريكية الفقيرة . وحالياً توظف المؤسسة أكثر من ١٠ آلاف مدرس يعلمون ٧٥٠ ألف طالب فقير كل عام .

ديفيد الذي يمتلك خبرة كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبروفيسور أنيل قوبتا، الذي راح يجول في مناطق الريف الهندية، ويسجل الأفكار الابتكارية للفقراء من أجل ترويجها، وإيجاد حل لمشكلاتهم. ومن الأفكار الابتكارية التنموية الأخرى مشروع «تليفون القرية» الذي يسمح للقرويين في بنجلادش بالتواصل مع بعضهم بعضاً عن طريق الهاتف الجوال. إضافة إلى خدمات الرسائل النصية للتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة المكتسبة «الإيدز». وهناك النظام الشمسي ذو التكلفة الميسورة لسكان المناطق الريفية، والمنتجات المحمولة من «جنرال إلكتريك» المخصصة للرعاية الصحية للمواليد في المناطق الريفية. هناك فرص أخرى للابتكار الاجتماعي من شأنها أن تساعد مجتمعاتنا الإسلامية بشكل فاعل إذا ما نُفذت بالاشتراك مع جهات العمل الخيري. حينها يمكن تنفيذ أفكار للابتكار الاجتماعي التي تساعد على تسريع وتيرة التنمية المدنية في إفريقيا وآسيا والبلدان المحرومة الأخرى. وهناك فوائد كثيرة للابتكار الاجتماعي منها:

١- السماح للموهوبين الذين لا يمكلون مؤهلات بإبداء رأيهم في المجتمع.

٢- تحفيز الشباب وكبار السن وإضفاء معنى لحياتهم.

٣- توفير آلية لتحسين المستويات المعيشية للفقراء.

٤- توفير نماذج تجارية لتغيير مستوى الحياة جذرياً.

٥- استخلاص القيمة الاقتصادية الفعلية من العلاقات الاجتماعية.

٦- إضافة عنصر اجتماعي مهم للعلوم والتكنولوجيا من أجل ملائمة المنتج الاحتياجات بصورة رائعة.

٧- عودة الناس للعمل للحد من البطالة[١].

لذلك فإن وجود شراكة بين الابتكار الاجتماعي والصناديق الخيرية، لا سيما إذا أصبح الابتكار الاجتماعي جزءاً من خريطة طريق من أجل التغيير. فهذه الشراكة لن تساعد فقط على تحقيق أهداف الصندوق، لكنها ستزيد من قدرتنا على الاستمرار في الابتكار الاجتماعي، من خلال القروض والتبرعات والمنح التي ستصل بسرعة إلى رواد أفكار الابتكار الاجتماعي أو وكلاء التغيير كما يُطلق عليهم أحياناً.

ثالثاً: تمويل الابتكار: لنضع الأموال حيث توجد الأفواه:

تستوجب بيئة الابتكار الإيجابية في أي مؤسسة إنفاق الأموال الكثيرة في دعم الابتكار، سواء أكانت المؤسسة حكومية أم خاصة، كما تستوجب تقديم مستلزماته المادية والبشرية، وذلك بتوفير تكاليف إقامة المنشآت والأجهزة والمعدات، ودفع الأجور، ونشر نتائج الابتكارات الجديدة، وتسويقها على نطاق تجاري.

ويتطلب توفير هذه الأموال إيجاد نوع من الالتزام من جانب الدولة، بتبني عملية الابتكار ودعمها وتشجيعها مادياً، لاسيما حين تكون الدولة مسؤولة عن إدارة النشاطات الاقتصادية في المجتمع، إضافة إلى التزاماتها الأخرى. وهذه الحقيقة يجب أن يدركها صانعو القرارات في تلك الدول، فلا يبخلوا في تخصيص الأموال اللازمة للإنفاق على البحث والابتكار، ولا يستعجلوا نتائجه، ولا يتراجعوا عن دعمه بعد مدة قصيرة من الزمن. وهناك دور أساسي للمؤسسات الاقتصادية

(١) د حياة سندي، الابتكار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، الاقتصادية، ١٧/ ٣/ ٢٠١٣، بتصرف، http://www.aleqt.com

الخاصة في المجتمعات الرأسمالية في دعم البحث والابتكار والتطوير، لإدراكها أهميته وحيويته في تلك المجتمعات، إذ إنها تتحكم في آلية العمل في البيئة الاقتصادية سريعة التغير والتجدد، كما تتعرض للمنافسة والمزاحمة الشديدة والصراع من أجل البقاء، فتشجع نشاط البحث والابتكار، وتنفق عليه بسخاء. أما في الدول العربية فإن تمويل البحث والابتكار من جانب المؤسسات الخاصة لا يزال محدوداً وضعيفاً، ويعود هذا لأسباب متعددة، قد يمثل أحدها رغبة هذه المؤسسات في تحقيق الكسب السريع في زمن قصير.

أما الجانب الاجتماعي في الابتكار، فقد دلت بعض الدراسات على أن المبتكرين هم على الغالب أشخاص أذكياء، لكنهم ليسوا عباقرة بالضرورة، وأنهم أفراد مثقفون، لكنهم لايحملون شهادات عالية، يدفعهم في عملهم حماسهم، ورغبتهم في العمل، ومثابرتهم عليه، والحافز الذاتي إلى تحقيق الأفضل[1].

وتؤثر البيئة التي ينمو فيها الفرد في صقل تلك الخصائص والمواهب، وتوجيهها على نحو إيجابي، وللأسرة دور مهم في تكوين شخصية المبتكر وتطويرها، فتغرس فيه الثقة بالنفس والطموح، والنزوع إلى الإبداع، وتنمي لديه الموهبة، والقدرات الابتكارية، وتشجعه على إبداء الرأي بحرية والدفاع عنه.

رابعاً: تجارب بعض الدول في الابتكار الاجتماعي:

ظهرت نماذج وتجارب عدة في العالم في إطار مكافحة الفقر، نتج عنها فيها الكثير من النتائج الإيجابية، وقد اخترت منها:

(١) الموسوعة العربية، ناديا أيوب، تصنيف اقتصاد، مجلد أول ص٣٩.

أولاً: بنك الطعام في دولة الامارات العربية المتحدة:

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، جرياً على عادته السنوية، أطلق مبادرات تركز على عمل الخير و توجيه الاحتفالات الخاصة بيوم جلوس سموه وتوليه مقاليد الحكم في إمارة دبي إلى ذلك.

وأطلق سموه بهذه المناسبة «بنك الإمارات للطعام»، والذي سيشكل منظومة إنسانية متكاملة؛ لترسيخ قيمة إطعام الطعام، تضم قطاع الفنادق، والمصانع الغذائية، والمزارع، ومؤسسات الضيافة، ومحلات السوبر ماركت الضخمة، والمتطوعين، إذ سيقوم البنك بالتعامل بشكل احترافي مع فائض الطعام الطازج والمعلب، بإشراف الجهات المعنية المختصة، والقيام بتوزيعه داخل وخارج الدولة بالتعاون مع شبكة من المؤسسات الإنسانية والخيرية المحلية والدولية.

ويكتسب إطلاق «بنك الإمارات للطعام»، والذي سيندرج تحت مظلة مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية – أهمية خاصة كمبادرة، لها بُعد محلي وإقليمي، بوصفه قيمة؛ إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية. تسعى إلى ترجمة محاور عام الخير في الإمارات لجهة ترسيخ ثقافة العطاء والمسؤولية الاجتماعية، والعمل التطوعي بالإضافة لتحقيق معايير الاستدامة الدولية، وإرساء قيم الالتزام، والمسؤولية المجتمعية فردياً ومؤسسياً. ومن أهم أهداف بنك الإمارات للطعام[1]:

(١) مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية.
/http://www.almaktouminitiatives.org

١- ترسيخ ثقافة الخير والعطاء في المجتمع الإماراتي، من خلال: إشراك كافة فئات المجتمع في برامج وحملات ومبادرات البنك، السعي إلى تعزيز العمل التطوعي من خلال: تشجيع الناس على الانخراط في برامج البنك، لجهة جمع فائض الطعام من الجهات المعنية، وتوزيعه على المحتاجين، والجهات المستحقة.

٢- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات، وتحديداً الفنادق، والمطاعم، وقطاع إنتاج وتصنيع الأغذية، ومتعهدي الأطعمة، وكل الجهات المعنية بقطاع الضيافة في الدولة، من خلال توفير «رأس مال» البنك الرئيسي، أي: الطعام. وتغذية رصيد البنك بفائض الأطعمة على نحو يعزز كفاءة البنك، ويوسع دائرة نشاطه، ويزيد حجم الشرائح المستفيدة منه داخل وخارج الدولة.

٣- تشمل أهداف بنك الإمارات للطعام، الحد من كلفة الطعام الذي يتم التخلص منه في الإمارات سنوياً، والذي تقدر كلفته بنحو (١٣) مليار درهم، كما يسعى البنك - أيضاً - إلى تعزيز اقتصاد «إعادة التدوير» وتفعيل الأنشطة التجارية والصناعية الخاصة به على نحو يكرس مفهوم الاستدامة.

٤- يعمل بنك الإمارات للطعام من خلال محاور عدة، وذلك ضمن آلية تنسيقية متكاملة، تعتمد تعاون عدة شركاء؛ لضمان أقصى درجات الكفاءة، إذ إنه سيتم عقد اتفاقات وشراكات مع الجهات المعنية بقطاع الضيافة، وصناعة وإنتاج وبيع الأغذية، والمزارع وغيرها.

٥- ينطلق بنك الإمارات للطعام من رؤية تسعى - أيضاً - إلى ترسيخ عادات وممارسات مجتمعية لتقنين الاستهلاك، وتقليل الفائض من الطعام، وتقليص كميات

نفايات الطعام -تدريجياً- سواء أكان ذلك من خلال إعادة توزيع الأطعمة الصالحة للاستهلاك أم من خلال تدوير بقايا الأطعمة غير الصالحة للاستهلاك في صناعات مفيدة، كالأسمدة والكيماويات والأدوية وغيرها؛ لتصبح دبي أول مدينة في المنطقة تسجل فيها نفايات الطعام «صفرا».

ثانياً: تجربة الأردن:

أصبحت شبكة بيانات القياسات الحيوية -الآن- جزءاً طبيعياً من الحياة لأكثر من (٦٠٠,٠٠٠) لاجئ سوري مسجل في الأردن، يتم تخزين مسح القزحية، الذي يتم إجراؤه عند تسجيل اللاجئين في البلاد، في قاعدة بيانات تحتفظ بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويُستخدم للتحقق من هوية الأفراد عندما يطلبون المساعدة من المفوضية، وفي الآونة الأخيرة، تستخدمه وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي.

والجدير بالذكر أن هذا النظام له فوائد كبيرة، تميزه عن البطاقات التي سيحل محلها. كما أن الحد من استخدام المستندات الورقية عن طريق ربط المستفيدين مباشرة بالإعانات النقدية التي يحصلون عليها، هي طريقة أكثر أمناً لتسليم المساعدات، تضمن استخدامها -فقط- من قبل الأشخاص المخصصة لهم[1].

ثالثاً: برامج الإعانات الاجتماعية في البرازيل:

في ابتكار يتعلق ببرامج الإعانات الاجتماعية، فقد قدم برنامج (بولسافاميليا) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة

(١) التسوق ببصمة العين، تجارب استخدام القياسات الحيوية في نظام الإغاثة، http://www.irinnews.org

الفقراء فحسب، وإنما كان برنامجاً مشروطاً، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة في حالة عدم التزامه بإرسال أولاده إلى المدارس، أو عدم التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية. إذاً هدف البرنامج هو مساعدة الأسر؛ لكي تستطيع تعليم أولادهم، ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية، وهى تحويل مسار أبناء الفقراء، كي لا يكون الفقر والمرض وراثياً[1]. فالمهم -هو- ليس إعطاء الإعانات الاجتماعية، بل المهم هو أن تكون مشروطة بالتعليم والصحة؛ لأنه قد آن الأوان لكسر هذه الحلقة المغلقة التي تفرز مزيداً من الأطفال الأميين والمرضى والفقراء.

رابعاً: تجربة برنامج التنمية الريفية في بنغلاديش:

تبرز أهمية قطاع التمويل الأصغر في بنغلاديش، إذ إنه دور بارز في تخفيف حدة الفقر على نطاق واسع وسط جهود أوسع نطاقاً لمساعدة السكان ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على المستوى القومي بشكل ملحوظ في غضون أقل من (٢٠) عاماً، من (٥٦,٦) في المائة سنة (١٩٩٢م) إلى (٣١,٥) في المائة سنة (٢٠١٠م). وهناك قصة نجاح هامة في بنغلاديش، وهي برنامج التنمية الريفية، التي وضعها بنك بنغلاديش الإسلامي عام (١٩٩٥م). وبرنامج التنمية الريفية هو: برنامج مبتكر للتمويل الإسلامي الأصغر، صمم خصيصاً لدعم السكان المسلمين في المناطق الريفية في

(١) تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣/ ٦/ ٢٠١٢.

http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx.

بنغلاديش، الذين ابتعدوا عن التمويل الأصغر التقليدي، لاعتبارات دينية بصورة أساسية. وقد انطلق برنامج التنمية الريفية بوصفه مشروعاً تجريبياً صغيراً، يغطي أربع قرى - فقط - في عام (١٩٩٥م)، لتتسع وتصبح نموذجاً معروفاً على نطاق واسع، يُستخدم في التخفيف من وطأة الفقر. وفي نهاية عام (٢٠١٣م)، وُجدَ أن برنامج التنمية الريفية قد استفاد منه ما يزيد عن (٨٠٠,٠٠٠) شخص[١].

وتتمتع باكستان - في الوقت نفسه - بأن لديها صناعة راسخة ومتنامية من حيث التمويل الإسلامي الأصغر. وتشمل مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر البارزة؛ شركة أخوات، ومؤسسة واصل. ويستند نموذج الأعمال في المقام الأول على: توجيه أموال المانحين إلى المقترضين عن طريق تقديم القرض الحسن[٢].

❁ ❁ ❁

(١) بيتك للأبحاث، (بيت التمويل الكويتي)، تقرير مالي، موقع بيتك للأبحاث الالكتروني.
(٢) السابق.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فقد توصلت من خلال البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، أهمها:

أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج الآتية:

١- نمو الاقتصاد في المنهج الاقتصادي له خصائصه، وهى: الشمول، والتوازن، والعدالة، وإنتاج الضروريات أولاً.

٢- إن مفهوم النمو في الاقتصاد الإسلامي يدخل في باب التنمية والإعمار. فعمارة الأرض أعم وأشمل؛ لأنها تستهدف الغرض من استخلاف الإنسان وهو استغلال الأرض بمواردها التي سخرها الله تعالى له، لتوفير حاجاته المادية والروحية.

٣- دعم نمو الاقتصاد الاسلامي نتاج جهد جماعي لا يمكن أن ينهض به قطاع دون آخر، إنما تتضافر قطاعات الاقتصاد المختلفة لإحرازه.

٤- التبرعات والصدقات لا يختص تأثيرها في جانب الطلب الكلي، إنما يمتد تأثيرها إلى العرض الكلي فيعمل على زيادة مرونته.

٥- محور النمو الاقتصادي في الإسلام هو الإنسان. فهو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها.

٦- إن تحقيق النمو الاقتصادي سيكون له آثار ايجابية على التبرعات، فالأثر بينهما متبادل؛ فالنمو يقود إلى توسع الوعاء الزكوي والتبرعات: وبذا تزيد حصيلة التبرعات والصدقات، ومن ثم تعظّم آثارها، ومن هذه الآثار تحقيق التنمية!!.

٧- التكافل الاجتماعي والتراحم بين المسلمين يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر.

ثانياً: التوصيات:

يوصى الباحث المجتمع المسلم والدول الإسلامية بالآتي:

١- ضرورة توافر فرص العمل للجميع، وعدم تعطيل الأيدي العاملة؛ لأن ذلك يحقق النمو ومن ثم التنمية الاقتصادية الشاملة لبلاد المسلمين.

٢- ينبغي تعزيز دور القطاع الخاص مع المبادرات والابتكارات الفردية، والمبنى التشريعي في الإسلام يكفل هذا المطلب ويؤكده، مع الحفاظ والمشورة للقطاع العام برسالته ودوره في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي.

٣- العمل على حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة.

٤- العمل على عدالة توزيع الثروة من خلال تنمية متوازنة وشاملة.

٥- الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتشجيع الابتكارات في استغلال الموارد؛ توفيراً لحاجات المجتمع وتجنباً للتبعية الاقتصادية.

٦- حث المجتمع على التكافل، والتراحم، والإنفاق الاختياري.

٧- وضع ضوابط للإنتاج؛ لمعالجة مشاكل البطالة، وإهدار الموارد، والتلوث البيئي.

والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

قائمة المصادر

بعد القرآن الكريم.

كتب التفسير:

- الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن.

- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، (٤/ ٣٧٨).

- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الإمام أبو عبد الله القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

- الكشاف، الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩.

كتب الحديث:

- ابن حجر، فتح الباري، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر الشافعي، أبو الفضل(٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت: ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت(١٣٩٩هـ).

- أبو داود، سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- مسلم، صحيح مسلم، مسلم ابن الحجاج القشيري، أبو الحسين، الإمام (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م.

- النسائي، سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.

كتب متفرقة:

- أبو يوسف، الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٠.

- الغزالي، إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٠.

- الدمشقي، أبي الفضل جعفر بن علي، الإشارة الى محاسن التجارة، تحقيق البشرى الشوربجي، مكتبة الكليات الازهرية، ١٩٧٧.

- النفراوي، الفواكه الدواني، دار الفكر، بدون طبعة، ١٩٩٥.

- الجرجاني، التعريفات، للشريف الجرجاني، حققه: غوسطافوس، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط٤ محمد بن يعقوب مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

- الفيومي، (المصباح المنير)، دارالحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢١ هـ.

- الشاطبي، الاعتصام، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، دون تاريخ.

- الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٧هـ.

- الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.

- المارودي، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الخامسة، مكتبة مصطفى البالي ١٩٨٧م.

- المقريزي، تاريخ المجاعات، دار ابن الوليد، بدون تاريخ.

- المصري، عبد السميع، عدالة التوزيع للثروة في الإسلام، دار التوفيق النموذجية، ١٩٨٦.

- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية.

- الخياط، عبد العزيز، التنمية والرفاه من منظور إسلامي، دار السلام للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

- عجيمية، محمد والليثي، علي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة - الإسكندرية - مصر ١٩٩٨م.

- عفر، محمد عبد المنعم، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل الاقتصادي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع المنار العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

- ماشا، حسن محمد، رؤية الاسلام لحل المشكلة الاقتصادية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد الاول ٢٠٠٨م جامعة القرآن والعلوم الاسلامية الخرطوم السودان.

- موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مجلد١٣، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م

- نهج البلاغة، بشرح محمد عبده، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٠.

- بن نبي، مالك، مشكلات الحضارة شروط النهضة، دار الكتاب المصري، القاهرة، ٢٠١٢.

- دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دارسة مقارنة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٤م.

- داودي، الطيب، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

- الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، الوقف ودوره في التنمية، الدوحة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٧.

- الطحان، جاسم محمد علي، الابتكار، دار الكتاب الجامعي، الامارات، ٢٠١٦.

- الآغا، لبيبة أمين، الرجوع عن التبرعات وصوره في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٥م.

المواقع الالكترونية:

com.http://mawdoo٣

https://www.arab-ency.com/ar

http://www.aleqt.com

http://www.almaktouminitiatives.org

http://www.irinnews.org

aspx.٥٣١٢/http://acpss.ahram.org.eg/News

.٥٨١٢/http://www.mozn.ws

.https://www.arab-ency.com/ar

❁ ❁ ❁